

مذكرة في مشروع
قناة السويس

مذكور

المكتبة
Bibliotheca Alexandrina



0219128



مذكرة

برأي محمد احمد مذكور

عضو الجمعية العمومية عن مدينة القاهرة

في مشروع قناة السويس

من اهم مايجب على كل انسان لوطنه السعي وراء نجاح بلاده بالمحافظة على موارد ثروتها وبقاء كيانها وليس لدينا الآن من القوة مايمكننا من الدفاع عن حقوقنا فضلا عن المحافظة على كيان بلادنا وكلنا نسمى جهدا مااستطعنا لذلك سبيلا بكيفية معقولة مألوفة لايجاد الطريق الموصل لهذا الغرض الشريف ومن اهم الاسباب التي تساعدنا على ذلك اقتناص مايبصا دفنا من الفرص التي تسنح لنا والتي يجب علينا ان لا نضيعها سدى بخلاف الندامة حيث لاينفع الندم سواء للانتفاع بها او حفظها الى وقت الحاجة اليها . هذا ما تنتهجه الامم التي ترجوان تنال مركزا عاليا في هذا الوجود لتتفع به نفسها وبلادها ان بين ايدينا الآن مشروعان من اهم المشاريع خطارة مشروعنا يعلم الكل درجته من الاهمية العظمى اذ فيه حياتنا او مماتنا ذلك هو مشروع مد اجل امتياز شركة قناة السويس الى قرن كامل من الآن وهو المشروع الذي من اجله تم عقد هذا الاجتماع وحيث حملنا تبعه هذا المشروع الخطير

وصرنا نحن المسؤولين وحدنا دون سوانا عن نتيجه لان حكومة بلادنا عرضته علينا بصفتنا نواب الامة واعده ايانا ضمنا بان رأينا سيكون قطعيا في هذا الموضوع : اذن صار من الواجب علينا ان نبدي اراءنا بما فيه صالحنا وصالح بلادنا للحصول على احسن النتائج لان التاريخ سيسجل علينا ما نقرره نحوه فلا نكون عرضة لدوي الغايات والاغراض وان لا نوقع انفسنا فيما وقع فيه غيرنا من قبل ونحن نئن من جراء اعمالهم الآن اقول غيرنا ولا اقول اباءنا أو اسلافنا لان هؤلاء كانوا لا حول لهم ولا قوة بل الحول والقوة كانتا بيد الاستبداد اما الآن وقد زال الاستبداد واصبحت الحرية موجودة فقد وجب علينا ان نرفع اصواتنا باستحسان او استهجان ما يقع امام نواظرنا لنظهر ما تكنه ضمائرنا من السرور والاستياء ولا يضح مع كل هذا ان نباع كالمحتاج في الاسواق

انني كمثل مصري محب لخلاص بلاده من اغلال الشركات وفكاتها من قيود الاحتكارات وخروجها من تحت نير الالتزامات ويود من صميم قواده ان يستأثر بنوها بخيراتها وان تكون ايديهم الوحيدة هي الفعالة في كل ما يعود على بلادهم بالنفع العظيم والخير العميم — أرى ان مشروع قنال السويس هو من المسائل الحيوية الهامة لانه هو الكنز الذي تستمد مصر منه حياتها الاقتصادية بعد سنين معدودة هي قليلة جدا بالنسبة لاعمار الامم كما تستمد منه حياتها السياسية ايضا

وحيث ان هذا المشروع على ما هو عليه من خطارة بمكان لزم علينا أن ندقق البحث فيه ونميزه عظيم عنايتنا وكبير اهتمامنا لاستخلص منه النافع لنا ونثوق العنار فلذا وجدنا النفع في الرفض رفضنا ولا تثريب علينا

مادامت وجهتنا شطر الصالح العام

بدأت الجرائد في شهر أكتوبر من السنة الماضية بالكلام على مسألة مد امتياز شركة قناة السويس لمدة أربعين سنة أخرى تبتدى من سنة ١٩٦٨ ميلاديه أي بعد نحو الستين عاماً ووجد مجال في ذلك الحين للكتاب الاجلاء، فحاضوا غمار البحث في هذا الموضوع الجلل وكانت نتيجة هذا البحث ان الرأي العام في مصر يعارض تلك الاراء الخصوصية الراغبة في تنفيذ هذا المشروع معارضة شديدة خصوصاً عند ما أعلنت مذكرة المستشار المالي على صفحات الجرائد حيث صاحت الامة صيحتها التي بلغت عنان السماء مظهرة عظيم استيائها ومحدرة أولى الامر فيها من المخاطرة بمستقبل البلاد بتنفيذ هذا المشروع الذي ليس من اختصاصنا ان ننظر أو نحكم فيه انما تترك أمره لابنائنا أو أحفادنا كما نهبنا الى هذا الامر ذلك الرجل الداهية جناب اللورد كرومر الذي حنكته الايام عند كلامه على هذا المشروع منذ ثلاث سنين في تقريره عن سنة ١٩٠٦ م حيث قال « ولكن زمان البحث في هذه المسألة لم يحن الى الآن بل الحكم فيها سيكون لابنائنا أو أحفادنا »

على ان الحكومة الخديوية لما رأيت ان الامر قد وصل الى درجة لا يمكنها أن تقف في تياره الا اذا اشركت معها نواب الامة أعلنت بانه لن يبت في الامر الا بعد أخذ رأي الجمعية العمومية التي سيكون رأيها قطعياً في الامر فبدأت بذلك التصريح تلك النار التي تأججت بين ضلوع الخلفيين وانتظروا ما سيكون

ان لي كلمة على تلك المذكرة التي ضج منها الرأي العام في مصر هذه البضجة الهائلة وهي المذكرة المختصة بمشروع القنال التي دبرها يراع جناب

المستر هرفي مستشار المالية المصرية مبيناً فيها الفوائد الجملة التي يراها في صالح مصر من المصادقة على اطالة أمد امتياز شركة قناة السويس معتمداً في ذلك على خبرته التامة في العمليات الحسابية حيث أضاف الى مذكرته عملية حسابية تخمينية استخلص منها ما يراه في صالحنا وصالح بلادنا اذا نحن قبلنا مشروع امتداد أجل امتياز الشركة ووافقنا عليه وباليته اقتصر على ابداء رأيه باعتبار انه رجل المالية بل حتى مذكرته بالتهديد الصريح وادخال الخوف علينا اذا نحن عارضنا في الامتداد ورفضنا المشروع ومن أغرب ما رأيناه في مذكرته ان المفاوضات كانت جارية بينه وبين مجلس ادارة الشركة من الشتاء الماضي في هذا الخصوص وتبادلات الآراء والمناقشات والمفاوضات بينهما حتى اتفقا على ما ظهر أخيراً

أما كلمتي فهي كيف صاغ لجناب المستشار أن يتولى تحت ستار الكتمان المفاوضة في هذه المسألة الهامة التي نعتبرها أم المسائل وأولها وآخرها مدة سنه تقريباً بدون أن يكون لحكومة الجناب العالي علم بها وبدون أن يعرف أحد مناشئاً عنها لولا فضل الجرائد التي أمكنها أن تعرف السر فأذاعته على رؤس الاشهاد ولولا اذاعته لها ربما كان الامر قد تم بدون أن يؤخذ رأي الجمعية العمومية ولا اكون مبالغاً اذا قلت انه ربما كان قد تم بدون أن يعرفه رجال حكومتنا الا يوم امضاء العقد والتصديق عليه هذا مع كون جناب المستشار قد بنى حسابه على طريقة مختله سنيها فيما يلي وبني على الناتج من هذه الطريقة الفائدة التي تعود على مصر من مد الامتياز (أولاً) جعل زيادة إيرادات الشركة بعد المصروفات الحالية دخلاً للشركة واعتبرها كذلك أيضاً في المدة التي تجبى بعد سنة ١٩٦٨ م مع ان

المصروفات الحالية التي استبعدتها جنابه الآن تتضمن مبالغ لا يصح أن تكون موجودة بعد سنة ١٩٦٨ كإسقاط الديون الحالية وقدرها نحو ١٧ مليون فرنك في السنة وفائدة واستهلاك رأس المال وقدر ذلك نحو الاحدى عشر مليون فرنك واحتياطي الاستهلاكات والاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص فكل هذه المبالغ لا يكون لها محل حينما يرجع القنال لمصر فضلا عن انه لا يكون محل كذلك لجميع مصاريف ادارة الشركة بفرانسا ومصاريف نقل النقود اليها ومعاشات عائلة داسبس ومأمور الحكومة المصرية فهل لو أضفنا كل هذه المصاريف الى مبلغ زيادة الايرادات التي اتخذها جناب المستشار المالي أساسا لحسابه اما يتغير الحساب وتكون الحكومة مغبونه على الاقل في هذه المبالغ

ثانياً - اعتبر جنابه في حساب الحصص التي تعطى للحكومة ما بين سنة ١٩٢١ م سنة ١٩٦٨ على واقع زيادة الايراد المذكور باعتبار ان كل زيادة الايراد توزع ارباحا على المساهمين وغيرهم وفاته ان زيادة الايراد لا توزع جميعها فاننا قد رأينا سنين عديدة كانت زيادة الايراد فيها نحو الثمانية وسبعين مليوناً مثلاً ولم يوزع الا واحد وسبعين مليوناً فقط فكيف يحسب على الحكومة حصة في مبالغ لا تقبضها ويحسب على هذه المبالغ فوائد مركبة الى سنة ١٩٦٨ م ثم تدخل في التقسيط في مدة الاربعين سنة التالية . اما بعد هذا خلافاً في عملية الحساب التي أجراها جناب المستشار المالي التي بنى عليها مذكرته ؟

أليس مع بيان هذا الخلل في الحساب يكون العوض الذي يقول جناب المستشار انه يوازي نصف أرباح القنال أربعين سنة غير كاف وتجب زيادته

يقولون ان الصفقة رابحة لمصر وان مساهمي الشركة معارضون فيها ويرونها في غير صالحهم ولذلك جعل لهم القول الفصل في الموضوع ولو صبح ذلك لكانت سهام الشركة الآن مطروحة في الاسواق ولا من مشتر ولكنها بالعكس من ذلك قد زادت زيادة كبيرة من عهد ان اذيع خبر قرب نجاح المشروع نحو الستة جنيهاً في السهم الواحد فتكون مجموع الزيادة ٤٠٠٠ر٤٠٠ر٢ جنية لان السهام ٤٠٠ر٠٠٠ سهم. فهل بعد هذا دليل على ان الصفقة رابحة حقيقة ولكن للشركة لا لمصر لانه اذا كانت هذه الزيادة وهي اثنين مليون ونصف تقريباً زيدت في اثمان اسهام الشركة بمجرد اذاعة خبر كهذا فكيف تكون الزيادة اذا نجح المشروع وتحصلت الشركة على امتداد الاجل : ان ربحها في ذاك الحين لا يقل في نظر العارفين عن العشرة ملايين من الجنيهاً في الاربعمئة ألف سهم اذا ارادت هي أن تبيع تلك السهام وهو الامر المستحيل وقوعه منها فلنمعن النظر فيما تربحه الشركة في بضعة أيام وما تمن به علينا من هذا القدر الذي لا يمكنها الحصول عليه الا بموافقتنا وهو أربعة ملايين تعطيا لنا على أربع سنوات وتأخذ منا امتيازاً جديداً لمدة أربعين عاماً يخول لها الحق في نصف ايراد الشركة سواء بسواء هل لو أبقينا حالة القنال على ما هي عليه الى ما بعد جيلنا هذا الا يرزق الله مصر بمستشار مثل هذا المستشار يحين فرصة أرجح و صفقة أنفع ؟ الا يخلق الله في الستين عاماً الآتية رؤوساً تخرج أحسن من هذا المشروع ؟ فلماذا نحن متعجلون ؟

هذه أول مرة اشتركت الامة فيها مع حكومتها في مسألة القنال فلا تعمل هي أيضاً ماعمله أولئك الحكام المطلقون ولا نكون سبباً في الاعتداء

على حقوق أبنائنا وكفى ما حملوا وما يتحملون إياه من أرزاء ودينون وتبعات
فلنترك لهم التصرف فيما يؤول اليهم وحينذاك يكون حسابهم مبينا على
الحقيقة لا على التخمين كما نعمل الآن

بحثت كثيرا كما بحث غيرى فى هذا الموضوع فلم أوفق مثلهم الى
معرفة سبب خروج هذا المشروع الى عالم الوجود وانقضاضه على رؤوسنا
فجأة فلا الشركة مبينة لنا الملجىء لها على فتح هذا الباب قبل أوانه بأكثر
من نصف قرن ولا الحكومة دالة لنا على سبب اعارتها هذه المطالب
اذنا صاغية وأحلالها محل العناية حتى عرضتها على مجلس نظارها فبت فيها
رأيا يكاد يفهم منه ان الحكومة تدعو أعضاء الجمعية العمومية الى اتباع
خطواتها فيما أشارت اليه والموافقة على المشروع طبقاً لما أدخلته من التعديلات
التي رأتها موافقة لها ولم تقدم لنا أى دليل يمكننا أن نتخذه حجة لنا فى تأييد
رأيها لنفاذ هذا المشروع

يظهر من الظروف والاحوال التى عرضت فى غضوننا هذه المسألة
ان سوء النية محقق من قبل الشركة وان المسألة هي فى فائتها لا محالة وان
الحكومة المصرية لا تجنى من ورأها ادنى فائدة مادية ولا ادبية والدليل
القوى على ذلك ان الحكومة الانكليزية نفسها لم ترد ان تحمل تبعه هذا العمل
ولم تقبل ان تأخذ على عهدتها هذه المسؤولية الكبرى لعلمها بنتائجها
الضارة على البلاد ولكنها من جهة اخرى ترى ان اطالة امد
الامتياز هو فى صالحها أكثر من غيرها فارادت ان توفق بين مصالحها
الذاتية وعدم لومها فيما بعد على ما يخلق بمصر من المضار فوجدت ان الخلاص
من هذه الورطة لا يكون الا بالاعاز الى نوابها بان يقرروا فى البرلمان

بان « راي الجمعية العمومية في مصر هو قطعي في هذه المسألة »

يريدون بذلك ان يلقوا التبعة على عاتقنا نحن اعضاء الجمعية العمومية في مصر
ويظنون اننا نقاد لكل امر فيه مصالحتهم فنعمل لارضائهم ويعتقدون ان لهم
منا انصاراً فاذا ما عرضت المسألة على الجمعية العمومية كان الرأي ما تريده
انكثرا ولكن هذا الظن ان يحقق ابدا مادام الامر قائدا علينا ان خيرا نخير
وان شرا فشر

ان في قرار مجلس البرلمان هذا وفي ظهور المشروع فجاء وفي وجوده
قبل الآوان بنصف قرن وفي تفنن المستشار المالي في اساليب اقناعنا بفائدة
المشروع وارهابنا من المستقبل وتهديدنا بخروجه من يدنا بعد انتهاء اجله كل
ذلك يحقق لدينا ان في الامر سرا خفيا نحن اولى الناس بحل مهمياته
وادراك كنهه وان وراء الالكمة ما وراءها من الغايات والاعراض

لم نفهم للآن الغرض الذي من اجله تريد الحكومة الموافقة على امتداد اجل
الامتياز ولم تكن هي البادئة في هذا الطلب ولم يخطر لها بال الاحينا عرضته
الشركة فاذا كانت ترى ان الفرصة سانحة للحصول على المال فقد يمكن الحصول
عليه من موارد اخرى شتى بدون ان ينالنا جزء صغير مما نتوقه من الضرر
بمضولنا عليه من طريق الاستدانة على مداجل امتياز شركة قناة السويس
والحكومة لم تبح لنا يوما من الايام بان خزائنها اصبحت خاوية على عروشها
وانه يخشى عليها من ازمة مالية تكاد تسقط في هاويتها قريبا فما هي حاجة
الحكومة اذن الى هذا المال؟ وما هي الوجوه التي تريد ان تصرف فيها هذا
المال؟ وما هو الامر الذي يعوزه ذلك المال؟ وما هي المصيبة التي اوشكت
ان تحط رحالها برحابتنا فريد ان نتدبر لها بالمال؟ ان الحكومة لم

تقل لنا شيئاً مطلقاً بل عرضت علينا المشروع خالياً عن كل سبب
فلو فرضنا ان الحكومة رأت الفرصة سانحة لها كما تقدم وتريد استثمارها
والحصول على المال وأخذنا قيمة هذا المال وقدره تسعة ملايين جنيه
على حسب تقدير المستشار المالي مروج هذا المشروع الذي اظهرنا خال
عملية الحسابية التي بنى عليها رأيه واستعملناه في مشروعات نافعة نتيج لنا
اربعة بالمائة سنوياً كان المجموع بعد ستين عاماً تسعين مليوناً : نعم : لو صحت
المقدمة لصحت النتيجة وما ادرانا بما تستعمل فيه هذه النقود واذا اقترضنا ايضاً
ان المال لازم حقيقة لمشروعات نافعة واقترضنا التسعة ملايين لمدة الستين
سنة بفائدة اربعة في المائة (وهو ربح عال بالنسبة للقيمة) لكان مقدار القسط
السنوي من ربح ورأس مال نحو الاربعمائة ألف جنيه في السنة وبمجموع
الاقساط نحو الاربعة وعشرين مليوناً . الا يمكن لخزينة الحكومة أن تتحمل
هذا القسط السنوي لتحصل على جميع الفوائد التي يقولون عنها وهي التسعين
مليوناً في نهاية المدة على حسابهم وتبقى القنال الى فرصة أخرى
تتحصل فيها على شروط أحسن من المقدمة اليها : نعم : ان الحكومة
لو اقتصدت قليلاً في نفقاتها لوجد عندها هذا القسط وزيادة ولها من زيادة
ايراداتها المضطردة ما يمكنها من دفعه ان لم تقل ان هذا القسط يدفع من
ربح تلك المشروعات النافعة التي تريد ان تقترض من اجلها المال وتضحي
في سبيلها اثمن كنز نريد أن نبقية لذرارينا كي نعوض عليهم بعض ما حملناهم اياه
من ديون وتبعات

نرانا نئن من قلة المال ومن الاحتياج للمال في الزمن الذي عرضت علينا فيه
الشركة طلب مد امتيازها مع ان المال يصرف جزأاً في ابنية لا لزوم لها وفي

مساكن تهدم قبل ان يتم بناؤها وفي مشترى سهام جرت علينا خسارة كئنا
 في غنى عنها وقد ضاع من اسببها مالا كثيرا لم يؤخذ فيه رأي الامة حتى كانت
 تتخذ الحيلة لنفسها مما اوقعها فيه المستشار الساف وربما كئنا مع عدم
 مشتراها في غنى عن المخاطرة بهذه التضحية العظيمة مع ان تلك المشروعات
 النافعة التي نريد من اجلها الحصول على المال كانت احوج لهذه المبالغ . انا
 لا نريد احياء الميت وما فات مات ولكننا نريد ان نتدبر فيما هو آت لانه
 خير لنا وابقى . انا لسنا في حاجة للاصلاحات والزخارف لانا في غنى عنها
 لا نريد الفرع قبل الاصل ولا نود الكماليات قبل اللزوميات وحيث انا
 لا نرى امام اعيننا عملا يضطر الحكومة لان تبسط يدها كل البسط الا ان
 لهذا المشروع فاولى لها ان تتدبر بالصبر الى ان يحين وقت البحث في هذه
 المسألة الخطيرة كي لا تقعد بمدئذ ملومة محسورة على ما فرطت في امرها
 ولو افترضنا المستحيل وكان الغرض هو اغتنام الفرصة على كل حال فان
 الشيء الذي يعود بالضرر على مجموع امة بأسرها مدة قرن كامل ويكون
 من ورائه النفع لشركة هي مكونة من اشخاص معدودين لا يكون فرصة
 يراد انتهازها او الحصول عليها كما يبناه بالادلة القطعية والبراهين السديدة
 لماذا فكرت الشركة الا ان قبل الاوان في اطالة امد امتيازها ؟ ولماذا هي
 تسمى في الحصول على هذا الامتياز ؟ اليس في ذلك سر يجب ان نتوقع منه
 الشر لبلادنا ؟ اوليس في ذلك ما يحملنا على ان نسيء الظن اساءة قطعية
 بهذا المشروع ؟

ان تقرير المستشار المالي وتقارير الماليين والباحثين لهذا المشروع
 كلها على وتيرة واحدة ناطقة بان اراد القناة يزداد كل سنة زيادة مضطردة

فبعد ان كان الايراد في سنة ١٨٩٠ نحو السبعين مليون فرنك حينما كانت اجرة الطن الواحد ٥٠ ٩ تسعة فرنكات ونصف اصبح الايراد في سنة ١٩٠٩ حوالي المائة اربعة وعشرين مليون فرنك وأجرة المرور $\frac{7}{8}$ سبعة فرنكات وثلاثة ارباع الفرنك عن الطن الواحد كل هذا يدل لنا على أن تخفيض أجور المرور لا يخيفنا لانه كلما نقصت الاجرة كلما زاد الايراد ومن يكون له الملم بالاحوال التجارية يحكم لأول وهلة أن تخفيض الاجور مسبب دائماً لزيادة الايراد ولدينا من الادله والبراهين على اقوالنا عدة مصالح من نفس حكومتنا كالسكك الحديدية والتلغرافات والبوستة وغيرها وقد قال جناب المستشار المالي في تقريره ان ايراد الشركة يزداد في كل سنة زيادة مضطردة بنسبة مليون فرنك وهذا الاستنتاج هو فرضي لا تحقيقي ولكن الزيادة الحقيقية هي التي قدرها حضرة المالي المحقق محمد طلعت بك حرب اذ قال ان الزيادة السنوية المضطردة في الايرادات هي ثلاثة ملايين من الفرنكات معتمداً في ذلك على حساب الشركة نفسها وقد رأت الشركة هذه الزيادة وحققها فلم يشأ أصحاب الحصة الفائزة أن تنتهي مدة الاشتراك وهم لا يجنون بعدها تلك الثمار الغالية ووجدت ان هذه الفائدة حرام على المصريين التمتع بها حلال لها التهامها فعرضت هذا المشروع ونحن في وقت فيه الزيادة المضطردة قليلة وستكون بعد زمن عظيمه مع تقدم الامم في العمران والمدنية والاختراعات الحديثة خصوصاً بالنسبة لما نراه من تقدم التجارة والصناعة في القارة الاسيوية الذي يكون من ورائه النقل المستمر بلا انقطاع من قناة السويس

يعددون لنا مخاوف بخصوص تنقيص رسوم العبور لو صدرت من الشركة نفسها لعذرناها ولكنها صادرة منا فلا نرد عليها الا بما قال رئيس

الشركة نفسه عنها من أنها أوهام وأضغاث أحلام ولأن ذكر هنا ما قاله البرنس دارنبرج رئيس الشركة الحالي في خطبة له في الجمعية العمومية للشركة في ٢٠ يونيو سنة ١٩٠٨ أي منذ سنة ونصف تقريباً

« ماذا نخشى في المستقبل ؟ لم يبق بعد محل لترديد تلك الحكاية . حكاية انشاء قنال ثان فقد ذهب بها الزمان . وان سكة حديد سيبيريا وسكة حديد بغداد لا يمكنهما الا أن تسرعا في حركة التجارة فاذا نقصنا بهما بعض الركاب فمن المحقق أن التجار يفضلون دائماً نقل بضائعهم من طريق البحر . وان قنال بناما لا يمكن أن يتحقق الا بعد عشر سنوات ومع ذلك فان الطريق الاقرب والافضل بين الشرق والغرب سيكون دائماً طريق قنال السويس » الى أن قال :

« وان الصين تبتدى الآن نقط في أن تفتح أبوابها للتجارة وان فيها من السكان ما يربو عدده على سكان القارة الاوربية جميعها . ولا شك أن حاجة هؤلاء السكان تزيد شيئاً فشيئاً تبعاً للمسالك التي تجوس خلال تلك الديار »

يقولون ان بوغاز بناما تقرر رسم المرور فيه من الآن بخمسة فرنكات ويخشى أن يتخذ ذلك بالنسبة لقنال السويس وما هذا بالشيء الجديد بل انه امر متفق عليه من سنة ١٨٨٣ بين شركة بناما وبين أصحاب السفن والتجار الانكليز في اجتماع حصل بلوندره في نوفمبر سنة ١٨٨٣ وضع فيه بروجرام السير في المستقبل ومن ضمنه ان الرسوم تنقص كلما زاد الايراد الى ان تصل الى خمسة فرنكات عن الطن الواحد ومن ذلك الوقت بدى في التنقيص من عشرة فرنكات ونصف الى $\frac{7}{3}$ ولم يؤثر ذلك التنقيص

على الماضي فلماذا يؤثر هو في الآتي

لأنكون ملوكيين أكثر من الملك فان البرنس دارمبيرغ نفسه قال
 أيضاً في خطبته التي ذكرنا شطراً منها ما يأتي : « ان هذا التنقيص لا يخيفنا
 قط لاننا نعتاض عنه بزيادة المرور المتوالية في القنال » ولا يمكننا أن نعول
 الا على أقوال مثل هذا البرنس الذي يعد كلامه أكبر حجة في مثل هذا
 الموضوع لانه أدري بحال الشركة منا ومن مستشار ماليتنا ورجال حكومتنا فلماذا
 نخاف نحن وتأثر علينا هذه الاوهام حتي نقبل بمثل هذا المشروع الجائر
 وعليه فلا محل لما ذكره جناب المستشار في تقريره وارانا اياه مجسماً
 بخوفه من تصرفات الشركة اذا نحن عارضنا في اطالة امد الامتياز اذ يقول
 انها ربما خفضت رسوم العبور من حين لآخر حتي تصبح عند سنة ١٩٦٨
 لا يوازي الايراد جزء من المصروفات ولكنتي على خلاف رأيه فان الشركة
 التي تعمل مثل هذا العمل تكون قد فقدت الذمة والأمانة فضلاً عن ان
 مثل هذه الاعمال لا يمكن ان تنتظر حتي ولا من صغار الاحلام ومع ذلك
 فان هذا الفرض خيالي ايضاً لا يصح اتخاذه دليلاً والقياس عليه او التخوف منه
 يقول كذلك جناب المستشار ان الدول ربما تتفق على ان الملاحة تصبح
 حرة بدون رسوم واسكن مثل هذه الفروض والتكهنات لا يليق ان يبنى
 عليها مجادل رأيه ولا يصح ان يتخذ من الخيالات الشعرية دليلاً على دعواه
 وكل من يسمع هذا القول يجب كل الاعجاب من تفنن جناب المستشار
 المالي ونبوته بالمستقبل الا يدري جنابه ان العقد الذي امضى بين المتعاقدين
 « الشركة والحكومة المصرية » وتصديق الباب العالي على هذا العقد يقضي
 بان القناة تصبح ملكاً للحكومة الخديوية المصرية بعد انتهاء اجل الامتياز

تصرف فيها تصرف المالك في ملكه بناء على الاتفاقية المعقودة بين الخديو
الاسبق رحمه الله والشركة في ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ م فقد جاء في المادة
الخامسة عشرة منها ما يأتي « يصرح الطرفان هنا علي سيدل التفسير انه عند
انتهاء التسعة وتسعين عاما التي هي مدة الامتياز يلغى الامتياز قانونا الا اذا تجدد
باتفاق اخر بين الحكومة المصرية والشركة وهذه المادة قد ألغت حكم
الفقرة الثانية من المادة السادسة عشر من اتفاقية ٥ يناير سنة ١٨٥٦ التي
كانت تقضى باعطاء الشركة الحق في تجديد الامتياز مع زيادة خمسة في المائة
من الارباح عن كل مدة تريد تجديدها »

يقول ايضا جناب المستشار المالي في مذكرته بانه « عندما تستلم
الحكومة القناة قد لا يمكنها مقاومة الطلبات المعضدة بالظروف الاقتصادية
السياسية لانقاص الرسوم انقاصا كبيرا هذا اذا لم يكن الطلب لفتح القناة
حرة لاجتياز تجارة العام فيها وفي بعض الظروف تكون الشركة اقوى من
الحكومة لان الشركة بدفاعها عن مصالح المساهمين تستصرخ لاعتها قوى
عدة دول سياسية فهل تكون عند مصر قوة مقاومة كبيرة كقوة شركة قناة
السويس حتى تقاوم المطالب المستمرة من اصحاب البواخر والتجار من كل
انحاء العالم »

قول بعيد عن الصواب لمخالفته للقانون الدولي العام لان قناة السويس
من صنع الانسان وفي وسط ارض عثمانية فهي طبقا لاحكام القانون الدولي
العام ملك للدولة المار في ارضها وزيادة على ذلك فان عقد الشركة بما عليه
من تصديق الباب العالي صريح في ان الحكومة المصرية تصير بعد انتهاء
مدة الامتياز صاحبة السيادة المطابقة علي القنال كما اسلفنا واذا افترضنا

المستحيل واجبرتنا الدول على حرية العبور من القنال مع ان التاريخ لم ياتنا
بسابقة لذلك وذهب ان ذلك يحصل فاذا يكون ؟ يكون ان الحكومة التي تعودت
الخسارة في كل ما يتعلق بالقنال ان تحمل هذه الخسارة الجديدة المبنية على
الظلم ودوس الحقوق ويكون ذلك بالرغم منها وتعد معذورة اذ ذلك لا ان
تهب مثل هذا الكثر الثمين عن طيب خاطر بثمان بخس دراهم معدودة وينظر
ابناؤنا لقناطير الذهب المقنطرة التي نجيبها الشركة من الجوارى المنشآت
العبارات بعين ملوثها الاسف والاسى

ان الشركة تقول لنا انتم محتاجون لى لتأخذوا نصيبا في الاربعين سنة
لانى افوي بمنكم ومن غيري تدوس الحكومات حقوقكم فنجابوها وانت
أيتها الشركة أأست محتاجة لتصديقنا على امتداد الاجل لتكسبي نصف
ايراد الاربعين سنة ؟ أليس هناك تبادل في المنفعة ؟ أليس احتياجنا لك يعادل
احتياجك لنا ؟ ألا يكون لنا حق في أن نطالبك بان العوض الذى تدفعينه
يكون موازيا او مقاربا لما تأخذينه ؟ الكوننا محتاجين لك على رأيك يجب
علينا ان نعطيك امتياز الاربعين سنة غنيمه باردة ؟ كلا هذا امر لائى

ان من يعم النظر في المشروع يجده كله في فائدة الشركة اذ يجده
ان الحكومة مازمة بحمل فوائد ديون الشركة وارباحها واستهلاكها أى
الديون التى تعقدها الشركة ابتداء من سنة ١٩١١ تلك الديون التى سينال
الحكومة منها قسط عظيم حتى فى الاربعة ملايين جنيه التى تمن علينا بها
الآن بصفتها مساهمة فى لامتياز الجديد اذالم تدفعها الشركة من مالها
الاحتياطي واقرضته من الخارج وهذه الديون تنقص ولا شك الارباح
المستقبله بعد سنة ١٩٦٨ فيكون نصيب الشركة الغنم ونصيب الحكومة الغرم

لماذا هذه الشركة التي يتطير منها جناب المستشار والتي يتهمها بأنها ربما
تعمل للنكاية بنا فتنقص اجور المرور من سنة لاخرى اذا نحن لم نوافق
على اطالة امد الامتياز حتى اذا جاءت سنة ١٩٦٨ تكون اجور المرور لا تكاد
تذكر . لماذا لا ينطبق عليها ايضا اننا اذا اتفقنا معها على اطالة امد الامتياز انها
تستدين من سنة ١٩١١ (طبقا للعقد الجديد) ديونا باهظة فتأتي سنة ١٩٦٨
ولا يكون لنا نصيب من الارباح مطلقا اذن يجب علينا نحن ايضا ان
نتخوف من تصرفاتها مادام المستشار المالي يسيء الظن بها الى هذا الحد ونحن
اولى منه باساءة الظن لان الفائدة عائدة عليها والضرر عائد علينا كذلك
ان الشركة التي لم نر منها أقل ميل لمساعدة المصريين مطلقا بدليل انها لم
تقبل مصرياً في وظائفها كبرها وصغيرها حتى العمال الذين تستخدمهم في
أشغالها فانهم من الاجانب ايضا : لا أخشى بأساً اذا قلت انها لا تستحق
أدنى التفات من المشتغلين لصالح مصر والمصريين لانها تعلم قبل كل شيء
ان هذا القنال حفر على رؤوس المصريين الذين لم يجنوا من ثماره الا التعب
والنصب وهي الآن تتمتع بنتيجة أعمالهم وتجنّي القناطير المقنطرة من الفضة
والذهب فقد كان من الواجب عليها أن تجعل لذراري أولئك الذين ضحوا
نفوسهم في هذا السبيل على غير ارادة منهم نصيباً صغيراً من أرباحها
الكثيرة

وقد كان من الواجب على مروجي هذا المشروع الآن كالمستشار المالي
ومن على شاكلة لو تحققت تلك التخيلات الوهمية التي في رؤوسهم وصح
القول بأن المشروع في صالح مصر ان لا يذكر واتلك السيئات في الوقت
الحاضر اي في وقت مساومة الشركة على عوض المدحى اذا قالت الشركة ما يقوله

هؤلاء، وجب عليهم ان يدافعوا عن حقوقهم ويثبتوا لها انها مخطئة وان المستقبل
يجب ان يقاس على الماضي وان الزيادة في اضطراد وأن المخاوف لا محل لها
هذا ما تقضى به المهارة في التجارة اما جناب المستشار فاظنه نابغة في
العمليات الحسابية كما تقدم فدخلت عليه حيل الشركة التاجرة
الا يذكر جنابه ما قاله مرة رئيس وزارة انكترا ان تشتري القنال لما فيه من
سأله احد النواب عما اذا كان في نية انكترا ان تشتري القنال لما فيه من
الفوائد الجمة لها حيث اجابه معترضا على فقرته الاخيرة من سؤاله بجواب
مقنع يصح ان يكون ردا على جناب المستشار المالي وكل من يروج مشروع
الاتفاق قائلا « ان الذي يريد ان يشتري سلعة وكان عنده اقل المام باصول
التجارة لا يبدأ مطلقا باظهار محاسن تلك السلعة او انها لازمة له » وهل من
الحكمة ان يقال حين عرض المشروع ان هذا منتهى ما يطلب من الشركة
وهل يمد هذا ايضا من ضروب التفتن في اساليب الترغيب ؟

وعليه فقد كان الواجب على جناب المستشار المالي أن لا يقدم
المشروع الى الحكومة بالصفة التي قدمه بها مظهرا عدم قدرته في الحصول
على أكثر من ذلك طالبا من مجلس النظار الموافقة على مشروعه مع ان
الشركة قبلت مبدئيا التعديل الذي أدخله حضرات النظار وهو التعديل
الذي سنبينه هنا لا على سبيل كونه موافقا لنا انما على كونه مخالفا لاعتراضاتنا
على تصرفات جناب المستشار في هذه المسألة الخطيرة التي استبدت في بحثها
هذه المدة الطويلة ولم يقدم لنا في نتيجة اجابته من دلة ما يجعلنا نقاد لرأيه
أما التعديل المذكور فهو — أولا — القليضة الخمانية الخمسين مايون فرنك
وان تكون قسمة الارباح بالمناصفة الكاملة من سنة ١٩٦٩ الى ٢٠٠٨

بدون تمييز للشركة التي كانت تريد أن تحفظ لنفسها أولاً خمسين مليون فرنك مع حفظ الحق لها ايضاً فيما يصيبها أكثر من ذلك اذا زاد الايراد عن المائة مليون بحق النصف واذا نقص فلا يهمها

ثانياً حفظ الحق للحكومة في نصف الارباح لا يكون من اول يناير سنة ١٩٦٩ بل يتبدى من ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ الذي هو تاريخ امتداد الاجل المطلوب (كذا)

ثالثاً -- حذف المادة التي تلزم الحكومة بالتدفع من اول سنة ٢٠٠٩ الذي هو تاريخ نهاية الامتياز معاشات مستخدمي الشركة ومرتببات تقاعدهم واعاناتهم

هذه هي التعديلات التي ادخلت على المشروع وهي على كل حال لا تكافي ما ينالنا من الخسائر اذا تم الاتفاق عليها لان المشروع لا يزال بعد هذا التعديل في غير صالح بلادنا

علمنا من كل ما تقدم ان جناب المستشار يحسن بكل ما لديه من قوة وبلاغة وفصاحة في مشروع اطالة أمد الامتياز ويخففنا من المستقبل الملائن (على حسب زعمه) بالغيوم والمخاوف فعلى أى وجه تفسر هذا الاهتمام؟ هل تفسره لصالحنا ولم يوجد في ماضي رجال ماليتنا ما يجعلنا نضع ثقتنا فيهم ونعتقد انهم يعملون لصالحنا؟ ام تفسره لصالحهم وهو الأرجح وقد قامت عليه البراهين القاطنة

لقد آن لنا أن نعرف ان هذا القنال حفر على رؤوس رجالنا وبأموالنا وأرواح أهلينا وفي وسط بلادنا العزيزة فلا يسوغ لنا أن نبيع هذه الكنوز الثمينة بثمن زهيد لاننا نخاف يوماً يذكرنا فيه أبناؤنا واحفادنا بما نذكر به

الآن اولئك الذين كانوا سبباً لضياع أعظم نصيب واوفر قسط لنا في هذه القناة وقد وجب علينا أيضاً أن نعلم علم اليقين ان اليوم الذي تخاص القناة فيه لمصر هو من أشد أيامها اذ تقبض على هذا الكنز الثمين ونحتفظ عليه أشد الاحتفاظ كي لا تكون تصرفاتنا في حقوق غيرنا كتصرف من سلفونا في حقوقنا

اننى أرى ككل مصرى ان رجوع القناة لمصر يكسبها مركزاً مهماً بين دول العالم ذلك المركز الذى يجعل دول اوروبا جماعاً تنظر بهين المقت الى أي احتلال أجنبي لوادي النيل ويجعل مصرنا في حوز خريز من عبث العابثين وهو الامر الذى ننشده ونتمناه من صميم قلوبنا في كل حين لنكون أمة ذات شأن مستقل في الوجود ويعظم بذلك مركزنا في عين العالم اجمع حينما نصبح القابضين على زمام حركة العبور في قناة السويس وفي ذلك من الاهمية العظمى ، الا يخفى على أحد

وحيثما نتمنى كل دولة من الدول ذات الشأن أن تخطب ود مصر ولا تريد الا أن تكون حليفها وان لم يكن لنا ما نبجيه من واء سمينا هذا سوى ذلك لكفى وأنا على يقين ان أول دولة تعمل ذلك هي دولة بريطانيا العظمى لما لها ولستمعراتها في الشرق من الفوائد العديدة بوجود هذه القناة ومن الادلة القطعية على الغبن الفاحش الذى يصيب مصر من هذه الصفقة الخاسرة اذا تمت بأى شكل وبأى سعر ، مهما عظمت قيمته اننا نبقى راسخين في قيود الاسر واغلال الاستعباد التى يجرها علينا الاحتلال الاجنبى لبلادنا العزيزة واذا فرضنا المستحيل ايضاً وهو ان مصر تخاف اليوم الذى تجتمع فيه عليها الدول ذات المصالح في القناة وتغتصب منها حقوقها كلها او بعضها

فإننا يجب علينا أيضا ان نحسن ظننا بمستقبل البلاد وان نقول ان هذا الاجتماع ربما افاد مصر وماضرها وهذا اليوم لا يزال بعيدا عنا ودون الوصول اليه ستون عاما ولا يعلم الا الله ما تكون فيه حالة مصر في ذلك الوقت

ربما اعترضني البعض قائلا : انك ادخلت المسألة في دور سياسى فاجيبه على اعتراضه هذا : « بان المسألة التى نحن بصدددها الآن ليست من المسائل التى يقضى القانون النظامى بأخذ رأي الجمعية العمومية فيها لكن نظر الاهميتها الاستثنائية بالنسبة الى الجيل الحاضر والاجيال الآتية قد قرر مجلس النظار بان لا يبت فيها رأيا قبل ان يعلم ان كانت الجمعية العمومية توافق على امتداد الامتياز » أي بهذا النص الصريح الذى القاه علينا الجنب العالى الخديو حفظه الله فى خطبته التى افتتح بها الجمعية فى يوم الاربعاء الماضى ٩ فبراير سنة ١٩١٠ والى اختتمها بقوله لنا : « ونحن واثقون ان كل واحد منكم يشعر بالمسؤولية التى تحملها امام بلاده عند نظره هذا المشروع » وحيث ان كل الابحاث التى تناولتها وتناولها غيرى فى هذا الموضوع الخطير بما فيها بحث المستشار المالى تشمل كلها ماستؤول الى حال القناة بعد مضي الستين عاما الباقية من امد الامتياز وما تؤول اليه اذ ذاك حال مصر بسبب تلك القناة بعد هذه المدة الطويلة فضلا عن كون المسألة لا تقتصر علاقتها بمصر دون غيرها بل بالعكس من ذلك فان لكل دولة من الدول فى قناة السويس التى هي موضوع بحثنا الحالى شأن عظيم بالنسبة لملاقات تلك الدول سواء فى داخليتها بالنسبة لبعض تلك الدول او فى خارجيتها بالنسبة لمستعمرات البعض الآخر وما يختص بكل منها فى هذا الموضوع بالنسبة لآحوالها التجارية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية ايضا

وحيث ان الظروف الحالية قضت بعرض هذا المشروع بالطريقة التي
قدمناها فقد كان من المستحيل على ان لانوه عن كل ما يحتاج ضميري في هذا
الشأن المهم وقد ذكرت ما ذكرت لالفت نظر الهيئة للاسرة وأن لا تقصر
البحث فيه على ما يختص ببياننا بل لكي يشمل أيضاً ما يختص بالاجيال المستقبلية
ولا تضيع علينا الفائدة ونكون قد أدينا بعض الواجب علينا مما يشعر به
كل واحد منا من المسؤولية التي يتحملها امام بلاده

«النتيجة»

ان تلك المقدمات التي قدمتها نتيجتها وجوب رفض المشروع وبناء على
ذلك فاني ارفض هذا المشروع رفضاً باتاً لما يعود على بلادنا من النفع العظيم
والخير العميم في رفضه والاستثمار وحدنا بثمار هذه القناة بعد الزمن الباقي
من مدة الامتياز والله سبحانه وتعالى يوفقنا جميعاً الى ما فيه الصالح لبلادنا
لعزيرة انه على ما يشاء قدير

محمد احمد مدكور

تحريراً بمصر القاهرة في يوم الاثنين ١٤ فبراير سنة ١٩١٠



مستأق للنشر والتوزيع
 ٢٠١٠ - ١١٢٧١ - ١٠٠١٤
 ١٩١ - ٢٤ - ٤١٦٦ - ٥ - مدينة نصر

دار المستأق للنشر والتوزيع
 ٢٠١٠ - ١١٢٧١ - ١٠٠١٤
 ١٩١ - ٢٤ - ٤١٦٦ - ٥ - مدينة نصر

